ومثله يقال في قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن الآية هكذا ينبغي له ان يعترض دليل المص لا بما ذكره فانه
لم يتعرض فيه للكثرة وهو روح الدليل واما ما قاله الشمني في الاعتراض عليه انما استدل المص بان لفظ الرحمن
لم يستعمل في وقت من الاوقات صفة ولا مجردا من ال لا لجواز استعماله كذلك حتى يقال ان ذلك يجوز
في نحو القايم زيد ولا يخرج به عن الوصفية انتهى فيقال عليه انما استدل به رد ا على الزمخشري وابن الحاجب
القايلين بانه صفة ... فلا ان المص انما استدل بكثرة مجيئه غير تابع او بلزوم
مجيئه كذلك ثم قال معترضا عليه واما عدم استعمال لفظ الرحمن لغيره تعالى فانما يمنع الغلبة التحقيقية لا التقديرية
انتهى وهو ظاهر لكن الذي نقله ابو حيان في البحر عن صاحب هذا القول يقتضي انه من قبيل العلم الذي بجل
الذي جاء على صورة الصفة قال في البحر كما ذكر عنه قبل وذهب الاعلم وغيره الى ان الرحمن بدل وزعم انه علم
وان كان مشتقا من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم بل هو مثل الدبران وان كان مشتقا
من دبر صيغ للعلمية فجاء على مثال لا يكون للنعوت قال ويدل على علميته وروده غير تابع اسم قبله قال
تعالى الرحمن علم القرآن قال ابو زيد السهيلي البدل فيه عندي ممتنع وكذلك عطف البيان لان الاسم الاول
لا يفتقر الى تبيين لانه اعرف الاعلام وابينها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما الله
فهو وصف يراد به الثنا وان كان يجري مجرى الاعلام انتهى ولم يذكر وجه امتناع البدل لظهوره لانه
يلزم عليه ان يكون لفظ الجلالة غير مقصود وهو غير لايق وقوله وان كان مشتقا اي على صورته بدليل قوله
صيغ للعلمية فيقتضي هذا انه علم بجل جاء على صورة المشتق كما في سعاد ولعل هذا انسب
من القول بان اصله صفة لما ذكر ان الغلبة انما تكون في اسماء الذوات دون المشتقات انتهى تقرير شيخنا
الشيخ قاسم المغربي فتلخص مما تقدم ان الاعلم وابن مالك يقولان ان الرحمن علم والزمخشري وابن
الحاجب يقولان انه صفة وقد علمت استدلال كل بما ذا ويظهر اثر هذا الخلاف في الجار للرحمن ما هو
فعلى القول بانه صفة اي نعت يجري فيه خلاف التابع للمجرور في غير البدل اهو مجرور بما جر المتبوع او
بنفس التبعية والاصح منهما الاول دون الثاني لنظير ما قلناه في الاضافة عن الرضي من انه لا يخلو اما ان
يراد كونه تابعا وهو المعنى المقتضي للاعراب او النسبة بين التابع والمتبوع والنسبة لم يعقل انها
عاملة الا خلف لما مر في الاضافة واما من قال ان التبعية مشاركة ثان لاول في اعرابه الحاصل
والمتجدد وفيه زيادة على ما مر ان المشاركة في العمل انما تحصل بعد تحقق العمل فلو كانت عاملة لزم الدور
وبقي قول ثالث وهو ان العامل مقدر مماثل للاول ثم الصحيح ان العامل في التوابع كلها بدلها ونسقها
وغيرهما هو العامل في المتبوع هذا هو مذهب س كما في الرضي وعلى القول بانه بدل علم فيكون
بدلا مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع على غير قول س وعلى قوله هو نفس العامل في
المتبوع وهو التحقيق وان كان المشهور على الالسنة ان البدل على نية تكرار العامل واما الرحيم
فعلى القول بان الرحمن صفة يبقى الرحيم صفة بعد صفة وعلى القول بانه بدل يبقى الرحيم صفة للرحمن للفظ الجلالة صح
لا للفظ الجلالة لما تقدم سابقا من ان البدل لا يتقدم على النعت للقاعدة المشهورة وهي انه اذا اجتمعت
التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم يجاء بعطف النسق مثاله مررت باخيك
الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا اجتمعت يوما اليك توابع
وجاءتك تنتظم بديع تناسق تقدم نعتا ثم بينه وتوكيده ابدل وضمك بالنسق ثم معنى الرحمن بجلايل النعم صح
المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ومعنى الرحيم المنعم بدقايقها ولطايفها والرحمة في الاصل
معناها رقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فتعين صرفها عن اصله
الى
بينهما

الى مجاز يليق به تعالى فذهب قدوتنا ابو الحسن الاشعري رحمه الله الى ان المراد برحمته تعالى ارادة الاحسان
واختاره امام الحرمين فان من رحم شخصا اراد الاحسان اليه بايصال الخير ودفع الشر وارادة الاحسان
من لوازم الرحمة بالمعنى الاصلي الذي هو العطف والحنو والشفقة فهو من مجاز الملازمة المرسل
وح فرحمته تعالى ترجع الى وصف ذاتي لا تعدد فيه بوجه وانما التعدد بحسب التعلقات وذهب القاضي 4
ابو بكر بن الطيب الى ان المراد برحمته تعالى نفس الاحسان وهو ايصال الخير ودفع الشرور فان من رحم
شخصا اصابه بمعروفه ودفع عنه ما يؤلمه وح فرحمته تعالى ترجع الى صفة فعل وتبعه شيخ الاسلام
القاضي زكريا في كتابته على البسملة وعلى هذا يجوز ان يكون من مجاز السببية المرسل وهو اطلاق
اسم السبب على المسبب وان يكون من مجاز التشبيه شبه معاملة الله بمعاملة الراحم ويجري مثل ذلك
في كل ما استحال اطلاقه على الله تعالى باعتبار مبدايه فيطلق عليه باعتبار منتهاه وغايته وقدم الله
عليهما لانه اسم ذات وهما اسما صفات وقدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص اذ لا يقال لغير الله بخلاف
الرحيم والخاص مقدم على العام ولانه لما دل على جلايل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما دق منها
ولطف فيكون كالتتمة والرديف انتهى ملخصا والرحمن ابلغ من الرحيم والابلغية تكون تارة باعتبار
الكمية واخرى باعتبار الكيفية فالواصل في الدنيا كثير الكمية باعتبار كثرة من يصل اليه من مؤمن وكافر
وحيوان قليل الكيفية باعتبار قلة الدنيا وسرعة انصرامها وكثرة شوائبها والواصل في الآخرة
قليل الكمية بالاضافة الى من يصل اليهم وهم المؤمنون كثير الكيفية لوجود الملك المؤبد والنعيم المخلد
قاله الشيخ حمدان انتهى شيخنا حفني اي ولان زيادة البنا تدل على زيادة المعنى غالبا ...
... وقاعدة ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى مشروطة بثلاثة شروط الاول ان يكون
ذلك في غير الصفات الجبلية نحو شره ونهم لان الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني ان يتحد اللفظ
في النوع نحو حذر وحاذر اي فان الاول صفة مشبهة والثاني اسم فاعل والثالث ان يتحد في الاشتقاق
نحو زمن وزمان فاذا توفرت هذه الشروط فلا احتياج الى زيادة قولنا غالبا لان القاعدة ح تصير
كلية لا اغلبية قاله المدابغي وجملة البسملة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة
بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل انما هو لمجاد المجرور بل المجرور وحده على التحقيق
ومن ثم يظهر النصب فيه عند نزع الخافض لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمن اسنادا كما ان فيه القايم وان
لم يعتد بالفعل كجملة الشرط فان افادت بالفعل كانت كلاما ايضا بل مرادنا بالجملة الفعل المحذوف وفاعله ان
قلت ح البسملة خارجة عنه فقولك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت بل من اضافة الكل للجزء بل ...
فان فضلات الجملة منها ومن ثم يقال للرابط الفضلة انه من الجملة نحو زيد عمرو وضرب رجلا معه انتهى امير
قوله الحمد لله لما كان المقتصر على البسملة لا يسمى حامدا عرفا وان كان لفظ الجلالة من افرادها وما صدقاتها
ولذا اقتصر عليه الامام مالك في موطئه والبخاري في صحيحه اردفها المص به كالاكثر جريا على العرف المستمر فقال
الحمد لله ولدفع ايهام التعارض بين حديث البسملة والحمدلة اذ حديث البسملة محمول على الابتداء الحقيقي
والحمدلة على الابتداء الاضافي ومعنى الحمد لله الثناء بكل كمال ثابت له لان الظاهر انما قدم فهو وصف واما حادث
فهو فعل فالكلام ح له فال فيه اما للجنس او للاستغراق والاول يستلزم الثاني وجه الاستلزام ان لام
الجنس للاختصاص واذا اختصت الحقيقة به فلا فرد من افراد تلك الحقيقة اولى بان يختص واولى من هذين
ان تكون للعهد اذ فيها الاشارة الى الحمد الذي حمد به نفسه المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك لا يقال جعل الانعام علة لثبوت جميع المحامد له تعالى لانا نقول هو علة
لحارجي العلمي الحضور معناه في علم المخاطب صح

او معناه جميع افراد الحمد من جميع الخلق او جنسه المتحقق في ضمن اي فرد منها او المعهود شرعا ملك ومستحق لله ومختص به لا يشترك فيه غيره صح

دعاء بخلاف ما ...

المحامد ثناء عليه جل ...

انظر من يحفظ ابن حجر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)